مقدمة
لدراسة البنى النحوية

للأستاذ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح
رئيس المجمع الجزائري للغة العربية

إن الموضوع الذي سنتطرق إليه هو: «البنى النحوية العربية» في رؤية علماء العربية من الصدر الأول. ونخص بالذكر الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه. والغرض من هذه الدراسة هو الوصول بقدر الإمكان إلى تحديد المفاهيم العلمية التي اعتمد عليها النحاة العرب المتقدمون في تحليلهم للبنى النحوية ومختلف الطرق التحليلية التي ساروا عليها لإثبات هذه البنى لفظا ومعنى كما كان الغرض من الكتب السابقة إلقاء بعض الأضواء على المفاهيم وطرق التحليل التي لجأوا إليها. وسيكون مقدمة عامة لكتاب سيصدر بهذه العنوان «البنى النحوية» وهو الكتاب الرابع من سلسلة علوم اللسان عند قدماء علماء العربية. وتأتي هذه الحلقة الرابعة بعد «السماع اللغوي العلمي عند العرب» ثم «منطق العرب في علوم اللسان» ثم «الخطاب والتخاطب ونظرية الوضع والاستعمال». وقد اعتمدنا في كل هذه الدراسات على الطريقة التي وصفناها في مقدمة «السماع اللغوي» لفهم النصوص التي وصلت إلينا.

ونلفت نظر القراء الكرام أن هذا البحث موضوعه علمي بحت مثل كل الكتب التي صدرت في هذه السلسلة ولا يصلح بأي حال من الأحوال التعليم اللغوي. الذي سيكتمل عليه.(1)

ا.علم النحو كدراسة علمية للبنى اللغوية

إن الدراسة العلمية للبنى اللغوية(2) هي من أهم ما تتكفَّل به بالدراسة علوم اللسان الحديثة وهي أيضا من أهم ما تطرق إليه وأبدع فيه علماء العربية من جيل الخليل وتلميذه سيبويه وكل من سار على منهجهما. فما جاء به كتاب سيبويه ليس مجرّد عرض لقواعد العربية كما هو معروف بل هو عمل تحليلي علمي لأنه دراسة موضوعية «لمجاري كلام العرب» كما ورد على ألسنة العرب وكما سمعه وجمعه العلماء قبله وفي زمانه كما حاولنا أن نبينه في الحلقة الأولى والثانية من هذه السلسلة. فهو عمل علمي لأنه وصف تحليلي وتصنيفي وتفسيري لهذه المجاري من جهة، ومحاولة لضبطها بضوابط دقيقة من جهة أخرى. وهذا يقتضي النظر في الآلاف المؤلفة من الأنحاء (أو النحوّ(3)) بعد حصرها وتبويبها ثم استنباط ما استمّر منها في كل باب وما شذّ منها (وقد وصفنا كل هذا بالتفصيل من الناحية المنهجية والابستمولوجية في «منطق العرب في علوم اللسان» فليُراجع).

1- يمكن أن يطلع القارئ الكريم على الفرق من الدراسة العلمية المحضة والدراسة لكسب المهارة_ من الآن_في ملحق في آخر الكتاب المشار إليه عنوانه : «النحو العلمي والنحو التعليمي»بتخصيص المهارة باللغوية منها.

2- كلمة بنية تستعمل في زماننا في مقابل الكلمة الأوروبية structure. ويعنون بها غالبا (إلا عند البنويين) تأليف مجموعة من العناصر على هيئة مخصوصة أو هذه الهيئة نفسها مثل بنية الذرة وبنية الخلية والبنية الجبرية. وقد شاعت صيغة الجمع لبنية على «بُنى» اليوم.

3- أكثر النحاة الأولين من استعمال هذا المصطلح للدلالة على «الضرب من الكلام» ومن ثم تسميتهم بالنحويين. ومن ثم أيضا جاءت تسمية الدراسة النحوية بعلم النحو.انظر مقدمة كتابنا: منطق العرب.

والميزة التي تميز بين هذا المنهج في الدراسة للبنى وغيره من المناهج في البحث اللساني الحديث مراعاتنا التامة لحقيقة موضوعية لايلتفت إليها أكثر الباحثين وهو أن النحو العربي كان يجمع في زمان سيبويه كما أشرنا إلى ذلك مرارا بين:

-و النظر في اللغة كظواهر أي الظواهر اللغوية وهي ههنا كلام العرب كما سُمع ونطقوا به من الجانب الاستعمالي والاجتماعي ومن حيث هو أصوات ذات مخارج ولغات متنوعة.

والنظر فيما يلزم من العمليات لصوغ (أو لتوليد) الوحدات اللغوية فيما سمّوه بالحدود وهي ضوابط العربية.

إن هذين الجانبين من الدراسة العلمية للغة انفرد بالجمع بينهما العلماء العرب المتقدمون. ولم يستطع أي جيل من العلماء غير العرب إلى غاية الآن أن يجمعوا بينهما أي بين النظر في اللغة كظواهر والنظر فيها كنظام ضوابط. فمن البيّن أن الكلام هو في ذاته مجموعة من الظواهر المحسوسة تشاهد بالسمع وبالبصر في مختلف أحوال التخاطب إلا أن اللغة هي أيضا أداة معقدة بتكوّنها من بُنى تتداخل فيما بينها على مراتب وهي أيضا معيار خاص بالناطقين بها فهي تخضع لما تواضع عليه الناطقون باللغة وخاصة النظام البنوي فيه.

فالنظر العلمي في الجانب الأول هو مماثل تماما للنظر في ظواهر الفيزياء أو الجيولوجية وعلم الاجتماع وغير ذلك لا فرق بينهما إلا في المادة. ومن ذلك، بالنسبة للغة، الظواهر الصوتية وظواهر الخطاب والاتساع في المعاني وتنوع الاستعمال. والخطاب هو عالم واسع جدا كما هو معروف تحدث بسببه ظواهر مختلفة مثل الحذوف أو التغيير لوحدات اللغة

وتداخل اللغات والاقتباس اللغوي وترك الناطقين لبعض التراكيب مثل ماضي يدع وترك «مُبقل» واستعمال «باقل» وغير ذلك كثير.

ثم إن التواضع اللغوي المؤدّي إلى اتّخاذ القوم معيارًا لغويًا معيّنًا وامتناعهم من الخروج منه ورغبتهم الشديدة في المحافظة عليه فهو ظاهرة اجتماعية تاريخية. وتوصف وتفسّر كسائر الظواهر الاجتماعية. إلا أن لهذا المعيار كلغة أي كأداة تواصل نظامًا تركيبيًا وبالتالي ضوابط موضوعية مثل تقديم الموصوف على الصفة في العربية وعكس ذلك في الانكليزية وتقديم أداة التعريف في أكثر اللغات إلا الرومانية وعدم وجودها في اللاتينية وغير ذلك مما يضبطه النحو وحده. وعلى الباحث في علم الاجتماع اللغوي أو مؤرخ تطوّر اللغات أن يصف من جهة أخرى تنوّع الاستعمال أو تحوّله جزئيًا وتدريجيا إلى استعمال آخر فهذه ظواهر تاريخية ولا تدخل فيها الضوابط الانتظامية من حيث هي ضوابط.

أما هذا الجانب الخاص بالضوابط -ولا يقل أهمية من الأول- فتنتمي دراسته إلى العلوم العقلية مثل الرياضيات والمنطق وعلم الحاسوب وغيرها. فهو يتناول بالدراسة الضبط للعمل (الفعل المحكم عند المتكلّمين) (4) لأن اللغة هي انتظام لعناصر يتواضع عليه فهي مواضعة وكل ما كان كذلك فله ضوابط. ولا يُعد النظام كنظام ظاهرة ولا يكون كذلك إلا من جانب الاستعمال . فأما الاختيار الجماعي اللاشعوري لمواضعة لغوية من المواضعات واستعمالهم لها فهذه ظاهرة.

4- انظر التمهيد للباقلاني،38. ويدل العمل كمصطلح عند القدامى على إجراء عملية رياضية وعند النحاة على سلسلة من التحويلات على الكلمة (الخصائص لابن جني).

والذي شاهدناه وعشناه منذ بداية القرن العشرين الميلادي في عالم اللسانيات غربا وشرقا فهو العجز الشامل للسانيين عن إعطاء كلا الجانبين حقّه من الاعتبار والأهمية في الدراسة العلمية. فهذا الاهتمام لم يحصل إلا قديمًا في عهد الخليل وسيبويه. والسبب في ذلك هو تغليب المحدثين أحد الجانبين على الآخر إما باحتقار الجانب الآخر وخاصة الضوابط وجعله غير علمي لأن النحو كعلم عندهم لا يكون تقريريا معياريا بالمعنى التعسفي. وحصل ذلك أول ما حصل في الغرب ابتداءً من سوسور(5). إما بالبقاء على الاعتقاد أن النحو هو علم يقتصر كله على إكساب المتكلّم المهارة على استعمال اللغة السليمة ليس إلا وتجاهل ما كان لعلم النحو عند النحاة المتقدمين من المزايا التي تخص العلم النظري التجريبي وهو الموضوعية التامة، فهذا التجاهل حاصل عند الكثير من المثقفين العرب.

أما ما حصل في الغرب من طغيان المذهب الإيجابي المتطرّف فهو السبب البعيد في حصر البحث العلمي اللغوي في الوصف للظواهر وتجاهل الوصف الموضوعي للضوابط النحوية. ومن ثمّ نبْذُهم لمفهوم القاعدة في الدراسة العلمية لعجزهم عن فهم الفرق القائم بين ما هو مجرد تقرير تلقيني مثل: «قلْ كذا ولا تقلْ كذا» وبين ما هو ضبط علمي للكلام. والعبارة التقريرية الموضوعية في هذا الشأن هي أن يقال: «إذا أردت أن تتكلم بلغة قوم فاتّبع ما تواضعوا عليه في ذلك». فالعبارة الأولى هي مجرد تلقين وقد يكون تعسّفا لأنه قد يكون ذلك متعلّقا بمذهب لنحوي واحد أو يكون

5- وحاول تشومسكي أن يعيد الاعتبار لجانب الضبط في «النحو التوليدي والتحويلي» بجعله على صيغة رياضية منطقية إلا أنه أهمل جانب الاستعمال ومصير المعنى فيه فكان الرّد على ذلك من اللسانيين الآخرين شديدا ومبالغا فيه. وقد ردوا عليه بمبالغة أخرى وهو الإقبال –والتهافت- على البحث في ميدان الخطاب والابتعاد تماما عن كل صياغة ضابطة (بل وإهمالها، أوإخضاعه للوظيفة البيانية).

خاصا بلغة طبقة اجتماعية معينة وغير ذلك. أما الثانية فهي موضوعية لأنها تعتمد على واقع اللغة وجوهرها وهو ما تواضع عليه كل أصحابها واستعمله أكثرهم (ويُعرف عند النحاة العرب بما قاموا به من سماع واسع وتدوين وتقنين).

فما نقصده أساسا من كتابنا هذا الذي سيأتي هو الوصول إلى ما كان يريده بالفعل -بالدليل المقنع- سيبويه والخليل وأمثالهما مما قالوه وما عبّروا عنه باصطلاح(1) معين. وقد يتّفق لفظه مع ما جاء به علماء العربية بعدهم مع اختلاف المقصود بينهما تماما. وكان الغالب في ذلك استبدال تعريف للمفهوم بتعريف آخر أو تغيير عبارة الكتاب أو بإضافة صفة أو صفات لم يُدْلِ بها سيبويه أو بعدم فهم لما قاله وهو كثير. وحصل ذلك بالتدريج عبر الزمان ولاسيما بعد سَطو المنطق الأرسطي على الفكر العربي بكيفية صريحة ابتداءً من النصف الثاني من القرن الثالث الهجري كما بيّناه في «منطق العرب». فسنحاول أن نبين كيف حصل ذلك عند تناولنا لكل مفهوم نحوي أساسي إن شاء الله. وسوف نضيف إلى ذلك بالنسبة لكل مفهوم ولكل طريقة تحليل مقارنة بين ما جاء به العلماء العرب وبين ما هو رائج الآن في علوم اللسان الحديثة كما فعلنا ذلك في الكتب السابقة. وسنقدّم للقارئ الكريم فيما يأتي بعض الأمثلة على ذلك.

II. تحوّل ما جاء في الكتاب عبر الزمان

1)-تغيير خاطئ لتعريف سيبويه لحروف المعاني

جاء في كتاب سيبويه: «الكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل» (1،1). فقد غيّر المبرّد هذا التعريف واختصره -وقد يكون الأخفش

1 -دون أن نراعي قراءة المصطلح كمصطلح لأنه ميدان آخر غير الذي نحن فيه وميدانيا هو المناهج والنظريات وطرائق التحليل لا اللفظ المصطلح عليه.

أو المازني أو الجرمي قد فعل ذلك قبله. قال: «فالكلام كلّه: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى» (المقتضب، 1 /3). فأهم تغيير في هذا هو استعمال الكلام بدلا من الكلم وهذا غير دقيق لأن المقصود ههنا هو تقسيم الكلم بقطع النظر عن الكلام. وسار تلميذه ابن السراج على هذا النهج فقال: «الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء: الاسم والفعل والحرف» (الأصول، 1 /36). وهكذا فعل أبو علي الفارسي (الإيضاح، 1/1). فمن التقسيم سرنا إلى تأليف الكلام.

فالذي حصل أولا هو اختصار كلام سيبويه تعسُّفًا لأن بعض الأسماء تأتي لمعنى وكذلك الأفعال الناسخة فهي تأتي لا للدلالة على ذات أو حدث في أثناء حدوثه بل على ما يدل عليه «حرف المعنى». ثم لفظة «حرف» يريد منها سيبويه ها هنا الكلمة لأن كل واحد من الثلاثة عنصر ووحدة(6). والدليل على ذلك قول سيبويه: «بدلا من حرف هو من نفس الحرف» (2 /345) أي بدلا من حرف هو من نفس الكلمة.

هذا، والمقصود من «المعنى» هاهنا ليس هو مدلول اللفظ عامة بل المدلول المجرد أو الاعتباري ممّا اختص به حرف المعنى وهو غير الذات ولا الحدث الحادث وذلك مثل التعجب والاستفهام والتأكيد والنفي والشك واليقين وهو ما يسميها سيبويه وبعض النحاة بـ«المعاني» وذلك ما قاله ابن يعيش: «الأصل في إفادة المعاني إنما هو الحروف» (شرح،7 /143). (تطرّقنا إلى ذلك في منطق العرب). وقول السيرافي بأنه ما «يدل على معنى في غيره» أُخذ من تعريف أرسطو للأدوات غير الأسماء و«الكلم» في اصطلاحه وشيّعه الفارابي في بداية القرن الرابع(7).

6- ودليل آخر هو اختيار المترجمين كلمة «حرف» لترجمة الكلمة اليونانية اسطِقسوس وهو العنصر عندهم.

7- انظر كتاب الحروف له.

2)-تحديد الاسم متوقف على تقسيمه

هذا وقد حدّد ابن السراج الاسم بالتعريف التالي: «الاسم ما دّل على معنى مفرد وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص» (الأصول، نفسه). وأخذ منه أكثر النحاة بعده هذا التعريف وتصرّف فيه بعضهم. وجمع تلميذه الزجاجي تعريفات الاسم للنحاة الذين سبقوه في كتابه الإيضاح مبينا في ذلك اختلافهم. فأما ما أُخذ من أرسطوفكون «الفعل(8) يدل على زمان زيادة على ما يدل عليه». واستعمل الكثيرمن النحاة بعد ابن السراج هذه الصفة. وقد حدّد سيبويه «الاسم العام» و«العَلَم» هكذا: «هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم» (1 /204) للاسم العام (اسم الجنس بعد سيبويه). و: «اسم وقع عليه فيعرف هوبعينه دون سائر أمته» للعلَم. ويمكن أن يُستنتج من ذلك مفهوم الاسم فهوعلامة تقع على شيء ليعرف بها إما هوبعينه وإما كواحد من سائر أمته»(9).

ففي هذين الصنفين يدل الاسم على ذات مبهمة في جنسها أوعلى ذات معينة بعلامة خاصة. وهذا لم ينتبه إليه الذين تناولوا موضوع تحديد الاسم، وتعريف سيبويه أدقّ من كل ما جاءوا به لأنه يميّز بين الاسمين الجنس والعَلَم ويذكر المرجع في ذلك وهو الانتساب إلى أمة بالإبهام أو بالتعيين. ويستنتج من هذا أن مدلول الاسم هو ذات في مقابل الحدث الحادث في زمان (وهومدلول الفعل). ولا بد أن يكون المبرد أوشيخاه أدركوا هذا الفرق لأنه قال: «لأنك تخبرعن الذات» (المذكروالمؤنث، 107) وقال أيضا: «الأسماء لأنها تدل على ذات الشيء» (الكامل،1 /33)(10).

8- وهي «الكلمة» في ترجمة كتاب العبارة و«الحرف» في ترجمة عبد الله بن المقفع (انظركتابنا منطق العرب).

9- الأمة يعني بها الجنس أي الفئة من الأشياء.

10- ويشبه مفهوم «الذات» مفهوم «الشخص» الذي جاء في تعريف ابن السراج للاسم إلا أن

أما اختلاف النحاة في تعريفهم للاسم فقد بينا فيما سبق(1) أن أكثرهم لم يدركوا ما قاله سيبويه ومن فهمه جيدا ممن جاء بعده. فقد قسم سيبويه الأسماء إلى «لازمة لمسماها» وغير لازمة (1 /209). فزيد وعمرو ورجل وفرس هي أسماء تدل على ذوات بكيفية لازمة وهي أصول الأسماء. أما الظروف والضمائر وأسماء الإشارة وغيرها فلا تدل على شيء معين في خارج التخاطب ولا تدل على ذلك إلا في الخطاب. فأين ومتى يدلان على أي مكان وأي زمان وأنا وأنت يصلح الأول لأي متكلم والثاني لأي مخاطب ثم يتعين كل هذا في الخطاب لوجود متكلم ومخاطب معيّنين فيه، فكل هذه الأسماء تدل على شيء غير معين في الوضع فهي غير لازمة لمسمّاها فلا يمكن أن يعرف الاسم بمجرد ذكرنا لمدلوله «فحيث» و«حتى» و«غير» لا تدل على «ذات» مع أنها أسماء لأنها تأتي في موضع الأسماء. ولذلك يجب أن نميز بين أصول الأسماء وهي اللازمة لمسماها وما لا يلزم مسماه فلا يمكن على هذا أن يعرَّف الاسم على التحديد الأرسطي(11) إذ يمكن أن يحدّد بالموضع (كما سنفعله في هذا الكتاب) أيًّا كان صنفه، وهذا تناساه الزجاجي.

3)-الصفة تابعة للاسم كتمام له

هذا وقد أدخل النحاة (وأوّلهم ابن السراج) الصفة في فئة التوابع وفيها التوكيد والبدل وعطف البيان وعطف النسق. فصحيح أن الصفة تابعة لموصوفها في الإعراب خاصة لكنها ليست مماثلة لما سمي بالتوابع إلا من هذه الجهة فقط. وذلك لأنها لا تأتي منفردة عن موصوفها، ويقول سيبويه

الشخص يقابل به غير الشخص وهو يعني المسمى غير المحسوس. أما من استعمل لفظة الذات من النحاة ففي مقابل الحدث الفعلي ومعنى الحرف معاً.

11-التعريف «التحقيق» عند أرسطو (أي بالجوهر).

في ذلك: «إن الصفة تمام الاسم» (1 /45). وقال عن البدل: «لأن الوصف تابع للاسم وأما البدل فمنفرد» (1 /393) ولم يتساءل ابن السراج لماذا هو منفرد. وقال سيبويه أيضا: «رأيت قومك أكثرهم على أنه أراد: رأيت أكثر قومك... ولكنه ثنّى الاسم توكيدًا» (1 /57). أراد بالتبعية ههنا كون الصفة جزءًا من الاسم وقد صرّح بذلك عند قوله «هو من اسمه» وأنها تمام للاسم فالصفة داخلة في وحدة (سنرى أهمية ذلك). أما البدل فهو منفرد عن هذه الوحدة لأنه تثنية في موضع الاسم وكذلك هو العطف والتوكيد. فهي كلها تكرار الشيء في موضعه. قال المبرد عن هذا: «المعطوف على الشيء يحلّ محلّه لأنه شريكه في العامل...» وقبل ذلك: «البدل في جميع العربية يحلّ محلّ المبدل عنه» (المقتضب،4 /211). وليست كذلك الصفة لأنها جزء من اسم واحد(12) وليست تكرارًا ولا تثنية. ويشهد على ذلك قول سيبويه: «فإن أطلت النفي، فقلت: مررت برجل عاقل كريم مسلم فأجره على أوله» (1 /210). ف«عاقل» هو نعت وما تكرر بمعنى الصفة فهو بدل. فالصفة ليست في ذاتها إطالة كالبدل والعطف وغير ذلك. وسنذكر من ذلك الكثير إن شاء الله وقد مرّ من ذلك في كتبنا السابقة.

III. البناء والتركيب

ونقصد بالبنية النحوية لا الصيغة التي تكون عليها الأسماء والأفعال القابلة للصياغة فقط بل أيضا صيغة كل جملة. ويسمي سيبويه وشيوخه بنية الكلمة المتصرفة «بناءً» (ج أبنية). قال: «فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية: على فَعَل ويفعُل وفَعَل يفعِل وفَعِل يفعَل... وقد جاء بعض ما

12- أي زيادة على اسم تصير معه كاسم واحد.

ذكرنا على فُعول» (2 /215). وسنرى أن للبناء مدلولاً عندهم هو أخص من البنية والصيغة. ويأتي تمثيل هذه الأبنية بالمثال كما وضّحناه في كتابنا «منطق العرب». وينطبق مفهوم المثال على الكلمة المتصرفة وعلى الجملة على حدّ سواء. قال سيبويه: «وعلى هذا المثال جاء «مررتُ بأخيك زيد»» (1 /39) وقال أيضا: «وكيف أنت وزيدٌ» «وأنت وشأنُك» مثالُهما واحدٌ (1 /152). إلا أنهم أرادوا أن يخصّصوا الكلمة المفردة المتصرّفة باصطلاح يدل على الصيغة وهي كلمة «وزن» أوزِنة (الكتاب،2 /32) فللجمل مُثُل كما أن للكلم مُثُلاً إلا أن لكل واحد منهما خصوصية لاختلاف المستوى.

ويعني النحاة بالبناء كمصدر التركيب والتأليف لعدد من العناصر المؤدّي إلى إنشاء وحدة جديدة على صيغة معينة. وتكون منتمية إلى المستوى الذي هو فوق العناصر التي تأتلف منها. ولهذا قال أحدهم وهو ابن جني: «إن التركيب يُحدث للمُركبَيْن حكمًا مستأنفا ويخلقه خلقًا مرتجلاً» (المحتسب،2 /312). ثم إن التركيب اللغوي هو متداخل عموديا على طبقات ومستويات: وأسفلها هي الوحدات الصوتية وأعلاها هي التراكيب المسماة بالجمل. وهي مستويات مختلفة. ولا يستعمل سيبويه وشيوخه ومعاصروه كلمة «تركيب» ومشتقاته إطلاقا. ولم ترد في كتابه ولا في «مجاز القرآن» لأبي عبيدة. وستظهر لأول مرة عند المتكلمين في نهاية القرن الثاني وعند الجاحظ خاصة كما سيأتي.

أما استعمال النحاة بعد سيبويه لكلمتي: بناء وتركيب فقد كان كالتالي: احتفظوا بلفظة بناء أولا في وصفهم الكلمة غير المعربة بأنها مبنية ثم فيما يخص دراسة الكلمة المفردة وجعلوا دراسة أبنية الكلم قسمًا قائما بنفسه منفصلاً عن أبنية الكلام وذلك منذ أن ألّف المازني (المتوفي في 249)

«كتاب التصريف» وهم على صواب إلا أنهم أخرجوا كلمة بناء من دراسة أبنية الكلام تمامًا وأبقَوها فيما سموه بعلم التصريف. وبذلك صارت «المركبات» تقابل «المفردات» (وقالوا في هذا المعنى إفرادًا وتركيبًا). وذلك على الرغم من استعمالهم التركيب بمعناه الأصلي وتطبيقهم إياه على كل تأليف سواء كان تركيبًا إسناديًا كما يقولون أم لا. وقد تم هذا التحوّل نهائيا عند المتأخرين.

وقد حدّد النحاة كل أنواع البنى، وأدق ما وصل إلينا من ذلك هو تحديد الرضي لبنية الكلمة وقد سبق أن ذكرناه ولا بأس بإعادته لأهميته. قال: «المراد ببناء الكلمة ووزنها وصيغتها هيئتها التي يُمكن أن يشاركها فيها غيرها وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعيّنة وسكونها على اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه» (شرح الشافية، 1 /3-2).

أما البنى النحوية الخاصة بالكلام فإنها لا تنحصر فيما فهمناه من كلام الخليل وسيبويه، في المستوى المتضمن للبنيتين: فعل وفاعل/ مبتدأ وخبر لوجود مستوى أعلى منه يمكن أن تتحد فيه هاتان البنيتان في بنية واحدة تكون أعم وأشمل، وهو أهم ما سنتطرق إليه في بحثنا هذا إن شاء الله.

هذا، ولابد للفظ الدال أن يختلف عن غيره من الألفاظ الدالة ليقوم بوظيفته البيانية ولا يلتبس بشيء آخر. إلاّ أن العلماء العرب لا يرون أن التباين يتم في المستويات التي فوق الوحدات الصوتية بالصفات المميزة بل بالأبنية خلافا للبِنَويين في زماننا. ويرى العلماء العرب أن في ذلك اقتصادًا كبيرًا. قال أبو حيان في شرح التسهيل بهذا الصدد: «إن الحروف قليلة وأنواع المعاني لا تكاد تتناهى فخصوا كل تركيب بنوع منها ليفيدوا بالتراكيب والهيئات أنواعا كثيرة. ولو اقتصروا على تغاير الموادّ حتى لا يدلوا على معنى

الإكرام والتعظيم إلا بما ليس فيه من حروف الإيلام والضرب لمنافاتهما لهما لضاق الأمر جدا ولاحتاجوا إلى ألوف حروف لا يجدونها. بل فرقوا بين مُعتِق ومعتَق بحركة واحدة حصل بها تمييز بين ضدين. وما فعلوه أخصر وأنسب وأخف» (ذكر في المزهر، 1 /347).

فنظام اللغة عند العلماء العرب مبنى على التباين في البنية من جهة وعلى التكافؤ فيها من جهة أخرى وفي كل مستوى انطلاقا من مستوى تراكيب الحروف الأصول للكلم. ثم إن للبنية جانبا رياضيا لتدخّل التركيب في إحداثها وضرورة وجود عدد من العناصر وغير ذلك. ولهذا يتصف نظام اللغة -في رؤية الخليل بأوصاف خاصة لها علاقة بالمفاهيم الرياضية وهي ما يسمى بعد سيبويه «بقسمة التركيب» في اللغة(13) وما تقتضيه من تصرُّف. وسننظر في كل واحدة من هذه الصفات كما تصوّرها النحاة العرب باختصار شديد لأننا قد تناولناها بالدراسة في كتابنا «منطق العرب» وفي أماكن متفرقة فنقدمها الآن مجمعة حتى يدرك القارئ الكريم العلاقات الوثيقة القائمة بينها إن شاء الله.

IV. نظام اللغة وأوصافه في رؤية النحاة الأولين

1)-قسمة التركيب في اللغة

إن نظام اللغة عند النحاة العرب هو عبارة عن قسمة تركيبية تقع في كل مستوى من مستويات اللغة(14) مما اختاروه منها وهي محدودة جدا: بالوضع أولا وبالاستعمال ثانيا إذ لا يمكن أن تستثمر كلها مائات الآلاف

13- يقابلها عند العلماء الرياضيين الغربيين ما سموه بـ: Combinatory أو Combinatoire. وهو مفهوم عربي أصيل.

14-فهو تصرُّف عناصر التركيب إلى كل ما تحتمله القسمة: في الثلاثي والرباعي والخماسي (راجع كتابنا «منطق العرب»).

من التراكيب الناتجة عن القسمة ولا الجزء الكبير منها. فلنأخذ مستوى أصول الكلم(15) (=الجذور). فإن قسمة التركيب تحتمل بالنسبة للجذور الثلاثة تسعة عشر ألفًا وستمائة وستة وخمسين تركيبا (656 . 19). أما المستعمَل منها فهو أربعة آلاف ومائتان وستون تركيبًا فقط (ذكر في المزهر، 1/75 - 76)، فالمستثمَر من التراكيب قليل جدا بالنسبة لما تمكّنه القسمة. أما في مستوى أبنية الكلم فإن القسمة وهي في البنى نوع آخر تماما لأنها تتضمن الحروف الأصول كمتغيرات وعناصر الصيغة كثوابت(16) -فإن القسمة تحتمل بالنسبة للثلاثي المجرّد اثني عشرة مثالا واستعمل منها أحد عشر مثالا وهذا يخص الثلاثي وحده. أما الرباعي فالقسمة تحتمل خمسة وأربعين مثالا ولا يستعمل منها إلا أربعة ليس غير.

وتكون القسمة محدودة بالوضع الأول لأسباب معينة كالاكتفاء بما يحْتاج إليه أو النفور من بعض التراكيب وغير ذلك. ثم بالاستعمال: فإن الكثير مما ورد من اللغة هو من الغريب الذي لا يعرف حتى عند أكثر فصحاء العرب. قال ابن جني بهذا الصدد: «كانت للأصول ومواد الكلم معرضة لهم وعارضة أنفسها على تخيّرهم جرت لذلك عندهم مجرى مال مُلقًى بين أيدي صاحبه. وقد أجمع على إنفاق بعضه دون بعضه فميّز رديئه وزائفه فنفاه البتة كما نفوا عنهم تركيب ما قبح تأليفه. ثم ضرب بيده إلى ما أضف له من عَرض جيدة فتناوله لحاجة إليه وترك البعض لأنه لم يُرد استيعاب جميع ما بين يديه منه... وذلك أنهم جمعوا أنفسهم

15- وكل تركيب من الحروف الأصول هو بنية في هذا المستوى كسائر البنى اللغوية الأخرى.

16- أما تحديد عدد التراكيب المحتملة في الحروف الأصول فبحساب اخترعه الخليل (حساب العاملي) ولم يسبق إليه. أما عدد أوزان الثلاثي والرباعي المجرّد فبضرب مجموعة في مجموعة (انظر الجُداء الديكارتي الخاص بالثلاثي المجرّد في «منطق العرب») وقد وصف هذا الحساب ابن جني والرضي ويُستدل على قدم هذا الحساب بما جاء في مقدمة كتاب العين.

من استيعاب جميع ما تحتمله قسمة تراكيب الأصول...» (الخصائص،1 /67). أما أوزان الكلم فقد استعملوا، بالنسبة للثلاثي المجرّد، كل الأبنية التي تحتملها القسمة إلا واحدة. قال ابن جني: «لكن الثلاثي جاء فيه (من حيث الكلم) لخفّته جميع ما تحتمله القسمة... إلا مثالا واحدا رفض لما نحن عليه من حديث الاستثقال وهو فِعُل» (68).

وفيما يخص الأبنية المزيد فيها فليس من المفيد أن يُجعل هذا المستوى من اللغة مماثلا للمجرّد لأن المستعمل من الأبنية التي تحتملها القسمة يمكن أن يثبته الباحث بطريقة مناسبة جدا وغير مكلفة. فقد لاحظ النحاة العرب أن الحروف الزوائد يقع كل واحد منها في مواضع خاصة في البنية وأكثرها لا تأتي إلا في موضع واحد مثل الميم المفتوحة في «مَكتبة» وفي مفعول والسين في «استفعل» وغير ذلك. وهذا يمكّن من حصر كل الأبنية -وهي محدودة جدا كما هو معروف- فقد أحصى سيبويه ثمانمائة وثمانية وزنا للأسماء (بما فيها المجرّد) و30 للأفعال. وهذا التحليل المراعي لموضع الوحدة في داخل البنية هو مهم جدا كما سنراه.

هذا يخص المفردات أما الكلام وصيغه فقد حصر النحاة قسمة تراكيبه في عدد قليل من العناصر وهي الأحكام النحوية مثل المبتدأ والخبر والفعل والفاعل والمفعول به وسائر المنصوبات وغيرها. والصعوبة ههنا تكمن في إمكانية التقديم والتأخير لبعض عناصر الكلام كالخبر والمفعول به، وقد حلوا الكثير من هذه المشاكل بإثباتهم لمستوى أعلى من هذا جمعوا فيه بالتجريد الابتداء والفعل و»كان» وأخواتها و»إنَّ» وأخواتها و»حسبت» وأخواتها في موضع واحد وسموا الجميع عاملا. وسنتناول هذا بالتفصيل في مكانه إن شاء الله.

2)-التصرّف من بنية إلى بنية

ينبغي أن نؤكّد على ما يتّصف به نظام اللغة عند النحاة فإنه قبل كل شيء منظومة تركيبية كما رأينا. وذلك بقطع النظر عن اكتفاء الوضع والاستعمال ببعض ما تحتمله القسمة لأن المهم يكمن فيما يترتّب على هذه الصفة الأساسية. فليست هذه القسمة إلا استفراغًا لجميع الوجوه من التراكيب لعدد معيّن من العناصر في مستوى الجذور. ثم فيما يخص أبنية الثلاثي والرباعي والخماسي إلا أنهم أثبتوا مع ذلك أن التصاريف كتحويلات من بنية إلى أُخرى تخضع لسُلَّم من المراتب وهذا هو الذي أضافوه إلى القسمة التركيبية وهو جوهري.

فقد ذكرنا في «منطق العرب» ما قاله سيبويه عن أسبقية بعض العناصر على غيرها في «الرتبة»ويعني بذلك بأنها الأصل الذي تصاغ عليه أو تفرع منه كل الفروع بتحويل خاص مثل زيادة شيء عليه. وقد تناولنا ذلك أيضا في الكتاب المشار إليه. فكل وحدة في اللغة هي إما أصل وإما فرع وقد يكون الفرع أصلا أيضا لفروع أخرى.

فالمحوّل إليه من البُنى في اللغة هو بالضرورة أزيد(17) لفظا ومعنى من المحوّل منه وتكون الزيادة دليلا لفظيا على معنى زائد. ويحصل ذلك في كل المستويات إلا مستوى الحروف الأصول أولاً (أصول الكلم) لأنها غير متفرعة من أصل بل هي الأصول المطلقة في نظام اللغة العربية. وثانيا مستوى الكلم المجردة من الزيادة.

-وعلى هذا فإن التصاريف الحاصلة بالقسمة التركيبية (المحدودة) تقع لزوما بين أصول وفروع في داخل كل مستوى (وبين المستويات كما سنراه). ولمفهوم الأصل والفرع والتفريع نفسه أصالة ومميزات خاصة

قد ذكرنا بعضا منها فيما سبق. وتشبه التصاريف إلى حدّ مّا ما يسّميه تشومسكي (في أول كتاب له عن نظريته) وشيخه (هاريس) خاصة الـ Transformation. إلا أن الإطار السلّمي الذي يُحدثه التفريع وما يتميّز به عند العرَب غير موجود فيما تصوّره هاذان العالمان. ومثل ذلك الاسم فهو أصل للفعل وكل من المذكر والمفرد والنكرة أصل بالنسبة للمؤنث والمثنى والجمع والمعرفة. أما شراح الكتاب فقد قال السيرافي: «ومعنى قوله إن الأسماء هي الأولى أنها مقدمة في الرُّتبة على الأفعال» (شرح،2 /31). وقال أيضا: وقوله: «يخرج التأنيث من التذكير كقولك: يتفرع من التذكير»(50) وقال الشارح الآخر أعنى الرماني: «النكرة قبل المعرفة لأن التعريف يخرج من التنكير بعلامة أو نقل عن أصل والمذكر قبل المؤنَّث لأن التأنيث يخرج من التذكير بعلامة أو تقدير علامة» (1 /189).

وقد بيّنا في «منطق العرب» أن الأصل عند النحاة هو السابق في الوجود لا في الزمان بل في نظام اللغة لأنه هو المأخوذ منه الفرع في الغالب وتوجد غالبا حروفه في فروعه(17) أو هو المستمرّ مثل الاسم بالنسبة للفعل ففي كل الأحوال يكون التفريع الغالب بزيادة لفظية تدل على معنى زائد. والذي يهمنا هنا هو مفهوم الزيادة وما يقتضي عدم الزيادة من عدم وجود لعلامة لفظية واعتبارهم أن ترك العلامة علامة. وهذا مهّم جدا إذ صار الأصل يعرف بطريقة صورية لأنها لفظية وبالتالي صورية موضوعية.

وهذا ينطبق على كل وحدات اللغة ومنها الجمل. قال سيبويه: «اعلم أن الاسم أوّل أحواله الابتداء وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ. ألا ترى أن ما كان مبتدأ تدخل عليه تلك الأشياء حتى يكون غير مبتدأ... فالمبتدأ أوّل كما كان الواحد أوّل العدد...»(1 /6).

17- ومثل إنْ الشرطية فهي أصل لأدوات الشرط لأنها لا تزول دلالتها على الشرط وكذلك الهمزة في الاستفهام.

يريد سيبويه بالمبتدأ هاهنا المبتدأ مع خبره كجملة، فهذه الجملة هي أصل للعدد الكبير جدا من الجمل المتفرعة عنها بدخول النواسخ عليها والكثير من الأفعال غير الناسخة (مثل «رأيت»). وشبه الأصل بالعدد الواحد لأن المجموعة (كمفهوم رياضي) من الأعداد الصحيحة تتولّد بعضها من بعض ابتداءً من الواحد وبزيادة واحد لكل عدد(18) مثل ما تتولّد الجمل الاسمية بزيادة وحدة لغوية تنتمي إلى المجموعة الإفرادية إلا أن قانون التشكيل (في اصطلاح الرياضيات) في توليد الوحدات اللغوية أي الحدّ في تفريعها من الأصول هو أكثر تشعبا كما سنراه.

أما فيما يخص الثقل الخاص ببعض القُبُل فقد لاحظوا أن هناك ألفاظا تكون أقل قدرةً على تحمّل الزيادة. ولهذا درجات بالنسبة للقبيل الواحد مثل الظروف ففيها ما هو متصرّف التصرف التام (مثل يوم وبكرة) ومنها ما هو أقل من ذلك (مثل عند). وقال سيبويه فيما يخص «كم»: «وهي تكون في الموضعين فاعلا ومفعولا وظرفا يُبنى عليها إلا أنها لا تتصرّف تصرف «يوم وليلة» كما أن حيث وأين لا يتصرفان تصرف تحتك وخلفك» (1 /291).

ثم إن كل تصريف يقابله تصريف معاكس الاتجاه لأنه عملية تنطلق من أصل إلى فرع ولا مانع أن تحصل عملية تُرجع الفرع إلى ما كان عليه. وهذا ما كان يسمّيه النحاة العرب بـ»ردّ الشيء إلى أصله». ولا يوجد تصريف إلا مع تصريف معاكس له. وكل النحو العربي مبني على هذه التصاريف التي يمكن ردّ المحوَّل فيها إلى ما كان عليه قبل تحويله. وقد رأينا أنّ التصريف كتحويل للبنى يلزم منه من الناحية المنطقية، تصريف معاكس والمجموع

18- أو بطرح الزيادة إذا ردِ العنصر إلى أصله كما سيأتي فيما يلي.

منها يرتبط كل فرد فيه بالتلازم(19). ولا يتكلم تشومسكي (وشيخه) عن نذه الصفات الأساسية للتحويل على الرغم من اقتناعهما أن الـ Trans-formation هو مفهوم رياضي. وللنحاة في منحهم للتصريف ما يقابله وهو عكسه فضل عظيم وكذلك جعلهم المعاكس للتصريف لازما من الناحية المنطقية.

3)-دور القياس في إثبات البنى

إن النحاة العرب نزلوا إلى الميدان لسماع كلام العرب فقاموا بتدوينه ثم تبويبه إلى نُحُوّ أي إلى ضروب من الكلام وكان همّهم الأكبر بعد ذلك البحث عن النظائر لكل نحو من النحوّ.

فالنحوي يبحث عن النظائر للوحدات وهي التي تكون متوافقة في المجرى أو البنية وهو القياس وهو تناظر رياضي محض لأنه يخص البُنى، كما قلنا سابقا، لوحدات أخرى فيجعلون من ذلك بابا. كما يبحث الأصوليون عن العلة التي تتفق فيها النوازل بما جاء به النص أي الأصل(20). ثم قولهم بأن القياس هو «حمل شيء في الحكم لجامع بينهما» ينطبق على الفقه والنحو وعلى علوم أخرى كثيرة إلا أن ما سموه بالعلة هو غير التناظر الرياضي كجامع ومفهوم النظير هو مفهوم رياضي محض كما بيناه في «منطق العرب».

19- ونستثني من ذلك التحويل العارض لسبب خارجي الذي يحدث اضطرابا في البنية وهو غير التحويل من بنية إلى بنية لأنه غير وضعي فالمعروف في هذه الحالة ألا يقع ردّ المحوّل إلى أصله بل يحصل في أحيان كثيرة ترميم يطرد التحويل العارض إلى كل أفراد الباب كما سيأتي تفسيره.

20- وفي البحث عن العلة (الفقهية) وسائل هي أيضا استقرائية وهي متنوعة تجمعها عبارة «تنقيح المناط».

وللقياس النحوي وبالأخص هذا الحمل الاستقرائي دور عظيم لا في الكشف عن النظائر فقط بل أيضا في اكتشاف الوحدات اللغوية وإثبات بنيتها أو مجراها وانتسابها بالتالي إلى باب نظائرها. وأكثر من ذلك إفادةً هو قدرة القياس النحوي على اكتشاف تكافؤ التصرف أي التساوي البنوي بين تصرّف وحدة معينة وتصرّف غيرها. وهذا مهم جدا لأنه يقتضي الإثبات لعمليات تحويلية متكافئة دقيقة. وذلك مثل ما بيّناه من التكافؤ بين التحويل من المكبّر الرباعي إلى المصغّر منه وبين التحويل من المفرد الرباعي إلى الجمع المكسّر منه. وهذا يُبين أن حمل الأشياء على نظائرها هو مساوٍ تماما لتطبيق مجموعة على مجموعة في الرياضيات الحديثة فإن كان التطبيق تاما فهو قياس وإلا فلا.

وما يمتازبه القياس النحوي العربي عما يلجأ إليها اللسانيون الغربيون هو في أنه تقابُل بالمعنى الرياضي (Bijection) والتقابل يكشف دائما عن العلاقات العمودية بين الوحدات ونعني بذلك ما يكشفه حمل الشيء على نظيره بجعل الشيء إزاء الشيء أي الفرد من المجموعة إزاء نظيره. وهذا لا يمكن أن يكون أفقيًّا بالنسبة لتسلسل الكلام. فالتحليل بالتقطيع المتسلسل أو بإدراج شيء في شيء (التحليل إلى مكوّنات قريبة) لا يكشف إلا عن علاقات الضم بين عنصروآخر أوبين المجموعات منها أوعلى كيفية اشتمال الجملة على أجزائها وأجزاء أجزائها. وكل هذه العلاقات الاندراجية تتولد منها عند أصحاب هذه المذاهب بُنًى وليس الأمر كذلك إذ البنية هي تركيبية الجوهر لا تسلسلية ولا اندراجية فقط.

وسنرى أن القياس بهذا المعنى قد مكّن النحاة من الكشف لا عن بنية الكلمة وحدها وهو وزنها(21) بل أيضا عن بنية الجملة المجردة كما سنراه.

21-وهو مفهوم لا يعرفه اللسانيون الغربيون إلا مِن اطلع على نحو العربية منهم.

ومكّن القياس من اكتشاف مستوى من اللغة يقع بين الكلم والكلام. وهذا أيضا لم تستطع اللسانيات الحديثة أن تحققه (إلا عند اللساني الفرنسي كَانيوبان Gagnepain.J إلى حد ما). وبذلك كان نظام اللغة ومستوياته عند علمائنا على غير ما يتصوّره مثل مارتيني في عصرنا هذا(22).

٧. ما قصده الخليل وسيبويه بالضبط مما قالا وشرحا؟

إن الفهم، بقدر الإمكان، لما أراده النحاة القدامى فيما قالوه وشرحوه وخاصة الألفاظ التي اصطلحوا عليها في النحو يقتضي الكشف عن تصوّرهم الشامل لنظام العربية والأسس التي بني عليها عندهم هذا النظام.

فقد وجدنا في كتاب سيبويه خاصة عددًا من هذه الألفاظ والعبارات التي لم يُدرك بعض من جاء بعده أبعادها وما يلزم منها على الرغم من فهمهم لمعناها. ومثال ذلك قول سيبويه: «على غير ما وضعته العرب» (1 /186) وما يماثلها. ومن ذلك عبارة الكتاب المتكررة: «هو من اسمه» و«ليس من اسمه» أو «في موضع ما هو من الاسم» أو «داخل في الاسم» (1 /45، 65، 68، 188، 84، 276، 207، 208 الخ). فقد فهم هذا ابن السراج وشيخه المبرد وتلاميذه مثل السيرافي وغيره إلا أنهم لم يستنتجوا من هذا ما يترتب عليه من الانتظام بين مستويات اللغة كما سنراه. وأما المتأخرون من النحاة فلم يدرك أكثرهم المقصود من هذه العبارة الأخيرة.

ومن ذلك أيضا عبارته: «ما ينفصل ويبتدأ» (1 /96) فقد أدرك كل النحاة معنى الانفصال والابتداء إلا أن المتأخرين لم يفهموا ما كان المقصود الحقيقي منه كما سنبيّنه.

22- فلا تنحصر الوحدات الصغرى في الفونيم والمورفيم فقط. وليست الجملة متكونة فقط من مورفيمات أو مجموعات منها كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

كما كثر في كتاب سيبويه وفي أكثر الكتب في النحو التي صدرت حتى القرن السادس مجيء كلمة «موضع» بكثرة فائقة وهو، كما سيأتي، جوهر الفكر النحوي العربي والأصل الأكبر الذي بنى عليه النحاة الأوّلون فهمهم للبنى النحوية وانتظامها ومجاريها عامة. ومن الذين كانوا أدرى بأهميته وبخطورة دوره في التحليل -بعد الخليل وسيبويه- نذكر الرماني وابن جني وشيخه أبا علي.

ومن ذلك أيضا العامل والمعمول. وفهم أكثر النحاة بعد القرن الرابع أنه اللفظ الذي يسبب الإعراب فقط. وقد انتقد الباحثون المحدثون انتقادا شديد ا هذا المفهوم بعد ما اطّلعوا على ما جاء في كتاب «الرد على النحاة» لابن مضاء الأندلسي وما تأثّروا به من أفكار اللسانيين الوصفيين في زماننا كان له دور في إثارة موقفهم هذا. وربطوا مفهوم العلة بالعامل كما فعل ابن مضاء مع أنهما مفهومان يختلف المجال المفهومي لكل واحد منهما تماما.

فماذا كان يريد سيبويه من قوله: «على غير ما وضعته العرب» و «ما ينفصل ويبتدأ» و«هو من اسمه» أو «ليس من اسمه» وبالنسبة لهذه العبارة ماذا يمكن أن يفهم منها وما الذي يترتب على مثلها من تصوّر نظري يخص نظام العربية. ثم ما هو «الموضع» الذي يكاد يأتي في كل صفحة من الكتاب؟ وماذا يريد النحاة من العامل في زمان الخليل وسيبويه وهل هو مجرد لفظ يكون السبب لظهوره علامة إعرابية معينة؟ فهذا ما سنحاول الإجابة عنه في هذا الكتاب الذي خصصناه لهذه المقدمة إن شاء الله. وأكثر هذه المفاهيم لم يعرفها المتأخرون من النحاة.

وسوف نتجنّب، في الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها، النزعة غير السليمة إلى جعل المفاهيم والأفكار التي تنتمي إلى المذهب الواحد من اللسانيات هي المحكّ الوحيد أو المرجع الأساسي في تحديد المفاهيم العربية وتصحيحها ومثال ذلك بصفة خاصة ما يسلكه بعض الباحثين في زماننا وهو إما القول بدون دليل بأن مفهومي الحركة والسكون هما مما اصطنعه العلماء العرب ولا يعكسان واقع الكلام المنطوق وذلك لعدم وجودهما فيما جاءت به الصوتيات التقليدية الغربية. وإما القول بأن الكثير من المفاهيم أو طرق التحليل التي ظهرت في الغرب في زماننا قد كانت معروفة عند العرب، فإن كان هذا قد يصدق على القليل جدا من المفاهيم العلمية في ظاهرها إلا أن الغالب في ذلك هو الاختلاف التام لأن للمفهوم العلمي العربي أو اليوناني أو الهندي أو الأوربي المعاصر صفات تخصّ كل واحد منها لا من حيث التصوّر ووجهة النظر فقط بل حتى في ماهيته العميقة. وقد يصح الشيء علميا إذا ثبت الدليل على ذلك على الرغم من مخالفته لما جاء في نظرية حديثة لأن النظريات ليست حقائق مسلمة من كل جوانبها.

إن موضوع الكتاب الذي سيتلو هذا البحث هو البنى النحوية كما تصوّرها النحاة العرب من جيل الخليل وسيبويه غير مُشَوّهة بما أصاب هذا التصوّر من تغيير بسبب ما طرأ على الحضارة العربية الإسلامية من تأثير خارجي ومما حدث من غزو للمنطق الأرسطوطاليسي وغير ذلك من التأثيرات. ولذلك سيأتي كل ما نعرضه على القراء الكرام من قول أو تحديد أو تفسير مصحوبا بما صرّح به هؤلاء العلماء أنفسهم عن الموضوع. ولن يصدر أي قول منا إلا مرفوقا بهذه الحجج فلا نريد أن نأتي بنظرية جديدة تتجاوز أقوالهم إنما الذي نقصده هو الفهم الصحيح لما قصدوه بالفعل

وبيان المفاهيم الأصيلة التي صدرت منهم مع التنبيه على ما طرأ على ممر الأيام من تطور أو مجرد تحوّل لهذه المفاهيم الأصيلة وهو في الغالب تغيير لا يأتي بفائدة إلا قليلا.

كما ننبّه القراء الكرام على أننا ننتمي إلى زمان آخر غير زمان هؤلاء العلماء ولا إلى زمان المتأخرين منهم. فقد طرأ تجديد كامل لمناهج البحث وارتقت الآن العلوم والتكنولوجية الارتقاء الواسع المعروف23. ولا يمكن أن نتجاهل ما جدّ من صحيح المناهج التحليلية والمعارف العلمية العامة ولذلك سيكون موقفنا الاعتداد بالمفاهيم العلمية المجمع على صحّتها والمصطلحات العالمية التي وضعت في عصرنا هذا للدلالة عليها وبوضع الرسوم والمخططات التي يستعان بها الآن للتوضيح وكذلك الرموز التي عمّ استعمالها في عصرنا هذا وما نضطر إلى وضعه.

وكمثال لذلك نذكر مفهوم الأصل الذي يتحول في اللغة إلى شيء آخر بزيادة في داخل النظام اللغوي لا عبر الزمان. فهذا الأصل هو نواة لجميع ما تتحول إليه بالزوائد ولا حاجة لنا إلى مصطلح آخر بالنسبة للزوائد لأنه يؤديه المصطلح الدولي Increment. وكذلك هي التصاريف فهي عمليات تحويلية تخضع لقوانين خاصة. ولا إسقاط في ذلك بدليل لجوئنا فيما كتبنا باللغات الأجنبية إلى وضع كلمة أجنبية لتقابل مفهوما عربيا لا يوجد له مقابل في زماننا بهذه اللغات مثل Lexia لمفهوم «ما بمنزلة الاسم المفرد» (اللفظة في اصطلاحنا) والـ Kinem في مقابل الحركة في الصوتيات العربية ولا يُعرف هذا المفهوم في الغرب (في الصوتيات التقليدية).

23-وهي أعم بكثير من المصوت. انظر دراستنا لهذا الموضوع في «بحوث ودراسات في اللسانيات العربية» (ج2، ص175 - 201).

وقد يكون المفهوم العلمي الحديث قد سبق العلماء العرب إلى تصوره -ولا بد أن يخالفه من جانب أوعدة جوانب- مثل مفهوم «وجوه التصرّف» في قسمة تراكيب الحروف فهو قريب من الـ Factorial وغير ذلك من المفاهيم اللغوية الرياضية وهذا التوافق هو قليل وقد يكثر إلى حدّ ما في الميدان التجريبي.

وهذا اللجوء إلى ما اشتهر الآن من مصطلحات علمية لن يؤدينا إلى التخليط بين المفهوم العربي أو الطريقة التحليلية وبين ما يمكن أن يقابلها في علوم اللسان الحديثة وخاصة ما جاءت به مختلف المذاهب اللسانية الحديثة. فسوف نمتنع امتناعا باتا من التخليط بين التصور العربي للبنية وبين ما يسميه اللسانيون البنويون بـ Structure لأنهما شيئان مختلفان تماما. فهذا أساسه الاختلاف في الصفات المميزة (ولا يسميها سوسور بنية بل نظاما) وذاك ناتج عن التركيب. والخطأ الذي وقع فيه هؤلاء البنويون أصله اهتمام سوسور المفرط بالاختلاف القائم على أساس الصفات المميزة فقط وجعله اللغة كلها نظاما من الاختلافات بهذه الرؤية القاصرة وهي نظرة فلسفية أكثر منها علمية. وهذا لا يوجد ما يماثله عند النحاة العرب المبدعين منهم. ولا نقول بأن المفهومين هما شيء واحد إلا إذا حصل اقتباس الغربيين المفهوم من العرب وصحّ ذلك بدليل قاطع. ومع ذلك فقد يكون في الشيء المقتبس من الخصوصية ما يجعله يبتعد من جانب ووآخر، من المفهوم الأصلي. وذلك مثل العامل عند تشومسكي (Govern-ment). فاستغلاله الناقص للعامل يجعله يفترق عن تصور العرب له إذ كل النظام التركيبي مبني عليه عند الخليل وسيبويه كما سنراه24.

24- أما ما يغطي من المصطلحات معنى لا ينتسب إلى مذهب معين أو نظرة خارجية خاصة فلا حرج في استعماله مثل معنى الزيادة التي يقابلها كلمة ajout أو increment وكذلك كل المصطلحات العلمية التي لا تصطبغ في معناها بنزعة مذهبية مثل مصطلحات الرياضيات.